منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري

هل يمثّل اليمن الجديد تهديداً للسعودية؟

هل يمثّل اليمن الجديد تهـــديداً للســـعودية؟

ورقـة مقـــدمة مـن منتـــدى مجـــال

ربيع الآخـــر 1444هـ / نوفمـــبر 2022م

https://majalforums.com
info@majalforums.com
ahmed@majalforums.com
00967775775774

ملخص تنفيذي:

على الرغم من أنَّ اليمن يمثِّل عمقاً استراتيجياً للمملكة العربية السعودية، وتربطه بها الكثير من روابط القربى والجوار والحدود، وغيرها من القواسم المشتركة، إلَّا أنَّ العلاقات بين البلدين الجارين لم تُبنَ على أسس حسن الجوار واحترام السيادة، بل اتسمتْ بعدم الاستقرار والتذبذب ؛ نتيجة توجهات المملكة العدائية وتدخلاتها في الشأن اليمني ؛ للحيلولة دون استقرار البلد وبناء دولةٍ تُحقِّق تطلُّعات اليمنيين.

فبدلاً من أنْ تَحرص المملكة على أمن واستقرار اليمن ؛ باعتباره عمقاً استراتيجياً لها ولدول الخليج بشكلٍ عام ، بالنظر إلى ما يمتلكه من موقعٍ هامٍ، إلا أنَّ السعودية بنتْ سياستها الخارجية تجاه اليمن وفق استراتيجيةٍ تفتقر إلى رؤيةٍ واقعيةٍ ومدروسةٍ ، ترتَّبَ عليها تبعاتٌ وتأثيراتٌ كارثيةٌ على واقع ومستقبل اليمن والعلاقات بين البلدين ، وخسرتْ السعودية بذلك الكثير من المكاسب التي كان يمكن أنْ تجنيها في حال وجود يمنٍ مستقرٍ ومزدهرٍ .

وبعد ما يقارب من ثمان سنوات على الحرب العبثية التي يشنَّها التحالف بقيادة السعودية على اليمن ، وفي ظلِّ المستجدات الإقليمية والدولية التي ألقت بظلالها على المنطقة ، بات من المؤكد أنَّ استمرار الحرب والسياسة العدائية تجاه اليمن لم يعد في صالح السعودية ، بل سيكلِّفها الكثير ويلقي بتبعات خطيرة عليها في حال استمرتْ في التدخُّل المباشر وغير المباشر في شؤون اليمن.

يؤكد الخبراء والمهتمُّون بالشأن اليمني ؛ أنَّ مصلحة المملكة تكمن في تعزيز علاقاتها مع الدولة الجارة اليمن ، وأنَّ على الرياض أنْ تعيد تقييمها للوضع في اليمن ، وتغيير نهجها وسياستها تجاهه ، والنظر إليه بأنَّه جزءٌ من أمنها القومي، خاصة في ظل التحولات الاستراتيجية التي تشهدها المنطقة ، وامتلاك اليمن قوة ردعٍ قادرة على الوصول إلى أي أهداف في دول التحالف.

يبدو أنَّ سياسة المملكة رغم تدخلها العسكري في اليمن ؛ ظلَّتْ محكومة بالرغبة في إعادة إنتاج نظام تحت الرعاية والوصاية السعودية، والتعاطي مع اليمن من

منطلق النفوذ الخلفي ، وليس وفق علاقات نديَّة رسمية مع دولة يمنية قوية لها دورها الفاعل في المنطقة .

يقدم « منتدى مجال» في هذه الورقة ؛ مقاربة للعلاقات بين اليمن والسعودية ، والوقوف على طبيعية المخاوف السعودية وخلفيات سياستها القائمة على تكريس تبعيَّة اليمن لها ، وهل فعلاً يشكلُّ اليمن الجديد تهديداً للمملكة ؟ وهل ستتغير هذه السياسة في ظل ما تشهده المنطقة من مستجدات وتحولات استراتيجية .

مقـــــــدمة :

تمر العلاقات السعودية – اليمنية ؛ في ظلِّ التحولات التي تطرأ على النظام الدولي، والأزمات التي تعصف في معظم الأحيان بالعلاقات العربية – العربية، بحالات من المدِّ والجزر ، والصعود والهبوط ، وتتنوَّع هذه العلاقات طبوغرافياً بين صداقات حذرة متوجِّسة وتوترات عنيفة تخضع في مساراتها لأمزجة القيادات السياسية والعسكرية، ويتشكَّل تاريخها بمراحل قصيرة من الانسجام والوئام وتعاون القادرين على ما يفيد الجميع ، وأخرى طويلة من الشقاق والخصام .

ظلَّت العوامل السياسية ذات أولوية في تحديد مسار هذه العلاقات، في حين تحتلُّ العوامل الاقتصادية مكان المتغيِّر التابع ، كما أنَّ القوى الدولية والإيديولوجيات التي توزع بها القوة بين الفاعلين والتحالفات الناتجة عنها ، على تشكيل السياسات الخارجية والعلاقات الإقليمية للدول التابعة، ومنها على الخصوص المملكة السعودية ؛ التي ظلَّت سياساتها الخارجية في نطاق هذا المفهوم لما يقارب قرن من الزمان .

وتلعب الخلافات العربية – العربية ؛ وخصوصاً تلك التي تنشأ بين دول القلب العربي (السعودية، سوريا، مصر، والعراق) ، وما تحمله من صبغات أيديولوجية ، وما ينتج عنها من اصطفافات في إطار النظام الإقليمي، دوراً كبيراً في التأثير على العلاقات السعودية – اليمنية ، حيث تبدو تلك العلاقات أكثر استقراراً في ظل الوفاق، وأكثر اضطراباً وعنفاً في حال الخلاف والشقاق .

تاريخ الصراع اليمني – السعودي :

اتَّسمتْ علاقات اليمن السياسية والأمنية بمحيطه الإقليمي ؛ باتخاذ مسارات مُختلفة وآفاق مُتعددة ، حكمتها طبيعة النظام السياسي للحكم القائم في كلٍّ من صنعاء وعدن ، ما أضفى على هذه العلاقات المتدحرجة حالاتٍ من التذبذب صُعوداً وهبوطاً ؛ نظراً للتقلُّبات السياسية والتوترات الداخلية ، سواءً الاجتماعية أو الاقتصادية .

فمسارات التاريخ اليمني القريب تميّزت بالتغيرات والتحولات الكبرى في نظام الحكم من فترة إلى أخرى ، ما جعل حالات التوتُّر قائمة بشكل مستمر ، وهذا ما أدى بدوره إلى عدم استقرار البلاد ، وتسبَّب في انعكاسات سلبية على العلاقات السياسية والأمنية مع الجوار .

وقد شهد اليمن في تاريخه المعاصر صراعات متفاوتة مع القوى الإقليمية المجاورة ، كان أبرزها الصراع مع المملكة السعودية ، فمع تشكُّل نظام الدولة الحديثة في البلدين المتجاورين بدأ هذا الصراع يأخذ شكلاً من أشكال النزاع على المناطق الحدودية بينهما، إذ أصبحت السعودية توسِّع نفوذها في جغرافيا الجزيرة العربية خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين، وذلك مع انحسار الدولة العثمانية وفقدانها السيطرة على البلاد العربية مطلع القرن .

فبعد سقوط الإمبراطورية العثمانية ؛ تولى البريطانيون أمر شبه الجزيرة العربية ، بعد تقسيم تركة الإمبراطورية المنهارة أعقاب الحرب العالمية الأولى ، من خلال ما عرف آنَ ذاك باتفاقية «سايكس بيكو»، ووقع اختيار الإنجليز على ابن سعود وسط وشرق الجزيرة العربية ، والإدريسي في المناطق الغربية ممثلة بعسير وجيزان والمناطق التهاميَّة ؛ ليكونا ذراعين لهم في بسط النفوذ في شبه الجزيرة العربية ، فعقدوا معاهدة صداقة مع الإدريسي عام 1915م ، وتلقى منهم بعدها مساعدات مالية ، كما عقدوا معاهدة مشابهة مع ابن سعود عرفت بمعاهدة (دارين) بحضور النقيب وليام هنري شكسبير[1]، ترك البريطانيون بموجبها الأمر في وسط وجنوب غرب شبه الجزيرة لحليفيهما ، كما أمدوهما بالمساعدات المالية والعسكرية ؛ ليتمكنا من مواجهة الإمام يحيى حميد الدين الخصم الأكبر للإنجليز في اليمن ، حيث كان يسعى منذ نشأت دولته شمال البلاد أنْ يبسط نفوذ المملكة

المتوكلية على باقي مناطق اليمن؛ التي كان جزءٌ كبيرٌ منها تحت الاستعمار الإنجليزي ، وخاض حروباً عديدة ضد سلاطين جنوب اليمن المرتبطين بالإنجليز؛ حتى أصبح على بعد خمسين كيلو متر من عدن مركز النفوذ الإنجليزي.

من جهة أخرى؛ خاض الإمام يحيى حروباً مماثلة مع إمارة الإدريسي في مناطق تهامة بين عامي 1924م و1926م ، دفعت الإدريسي للتحالف مع ابن سعود والالتحاق بمعسكره المتَّجه للتوسع غرباً نحو الحجاز وعسير ونجران.

وبما أن المملكة السعودية قد نشأت في ظل حماية ودعم من القوى الغربية؛ فإنَّ هذه القوى أطلقت العنان للسعوديين ودعمتهم بالعتاد الحربي ؛ لتوسيع كيانهم الجديد على حساب القوى الإقليمية ومنها اليمن.

وكانت فرصةً سانحةً استغلها ابن سعود لمواجهة قوات إمام اليمن للسيطرة على المناطق التهامية في عسير وجيزان وحجة والحديدة ، واستغلَّ كذلك ضعف الأدارسة وأجبرهم على تحويل الاتفاقية التي عقدت بين الطرفين من اتفاقية حماية إلى اتفاقية سيطرة كاملة في أكتوبر 1930م، ضمت بعدها المنطقة عنوةً إلى حكم ابن سعود ، بعدها أدرك الأدارسة الفخَّ الذي نُصب لهم من قبل ابن سعود ؛ فحاولوا التمرد عليه ، والتحقوا بالإمام يحيى لمواجهة قوات ابن سعود، وبدأت قوات الإمام يحيى تتَّجه نحو نجران في أبريل 1933م، وسيطرت عليها وعلى أجزاء مما كان يعرف آنَ ذاك بالإمارة الإدريسية .

وفي المقابل ؛ اتَّجهتْ قوات ابن سعود للسيطرة على مناطق تهامة في جيزان وحجة وصولاً إلى الحديدة ، وذلك لضعف نفوذ وسلطة الإمام يحيى على تلك المناطق، وبمساعدة الشيخ هادي الهيج ، وبعض مشايخ تهامة، الذين تحالفوا مع «آل سعود» نكاية بإمام صنعاء[2].

في هذا الصراع ؛ كان الإنجليز يتوقَّعون أنْ يتمكن ابن سعود من السيطرة على كامل المناطق الخاضعة لحكم المملكة المتوكِّلية ، كما فعل بمملكة الحجاز، إلَّا أنَّ ابن سعود شعر أنَّ الإمام يحيى يستدرج قواته إلى المناطق الجبلية التي ليس لديهم الخبرة لخوض المعارك فيها ؛ فسارع إلى توقيع اتفاقية عُرفتْ باسم (معاهدة الطائف) في 19 مايو عام 1934م ، بموجبها انسحبت القوات السعودية من الحديدة وحجة، وتراجعت القوات اليمنية من نجران.

الحدود الدولية عنوان الصراع:

صحيحٌ أنَّ اتفاق الطائف الذي وقع عام 1934م بين السعودية واليمن، أوقف الحرب بين الطرفين، لكن الجميع يعرف أنَّ هذه الاتفاقية لم تنهِ حالة الحساسية والتوجُّس بين الطرفين، فقد كانت اتفاقية السعودي القوي مع اليمني الضعيف، وهذا يجعلها قابلةً في أي وقت للإلغاء ، ويعرف السعوديون جيداً أنَّ هذا قد يحدث يوماً ما، إذ بات معروفاً أنَّ الإمام يحيى كان مُكرهاً على قبول هذه المعاهدة، بعدما أصبحت قواته بين فكَّي كماشة : السعوديين من الشمال وقوات الإنجليز من الجنوب .

إنَّ ترسيم الحدود بين البلدين لم يصل إلى مرحلة من الاعتراف الكامل ؛ نظراً للمتغيرات السياسية والديموغرافية، والأطماع الاقتصادية التي تحدث من حين إلى آخر ؛ لذا عملتْ السعودية على فعل ما بوسعها لوضع العلامات الفاصلة بينها وبين الحدود اليمنية، خارج نطاق المعاهدات والاتفاقيات الحدودية ؛ لتضع اليمنيين أمام الأمر الواقع، وقد بدأت السعودية عام 2003م ببناء جدار عازل بين البلدين لإغلاق الحدود ، فاعترضت اليمن حينها، واعتبرت ذلك مخالفاً لاتفاقية جدة عام 2000 ، فتوقفت السعودية عن بناء الجدار في عام 2004م، وحوَّلته إلى حاجز من الأسلاك الشائكة التي تفصل بين البلدين ويصعب تجاوزها[3].

يقول الباحث اليمني ماجد الوشلي: إنه على الرغم من كل الاتفاقيات وإجراءات الترسيم على الأرض التي قام بها الرئيس السابق علي عبدالله صالح، لا يزال الحديث عن تلك المناطق على أنها جزءٌ لا يتجزأ من اليمن، ولا يزال السعوديون يتخوَّفون من أي مخاضٍ قد يُؤدي إلى فتح ملفات ومراجعة حسابات الماضي .

ويؤكد الوشلي بأن السعودية أكملت توسُّعها في الربع الخالي اليمني ؛ لأن الاتفاقية لم تشمل الحدود الشرقية، على الرغم من أن بريطانيا كانت قد رسمت حدود اليمن الجنوبي مع السعودية بما يسمى «خط الاستقلال» الذي جعل إقليمي «شرورة والوديعة» ضمن الأراضي اليمنية .

وبعد إعلان استقلال اليمن الجنوبي عن الاستعمار البريطاني في عام 1967، وقعت أولُّ حرب يمنية جنوبية – سعودية في عام 1972م، واستولت السعودية

على إقليمي «شرورة والوديعة»، وفرضت واقعاً جديداً على الأرض مما غيرت كثيراً من القناعات لدى البلدين في عدم الوصول إلى نتائج إيجابية لحالة الأمن والاستقرار للحدود اليمنية السعودية[4].

فصل جديد من العلاقة بين البلدين:

مثَّلتْ معاهدة الطائف فصلاً جديداً من فصول الصراع بين اليمن والسعودية، فقد رسمتْ هذه المعاهدة الحدود الدولية بين البلدين لأول مرة في تاريخهما المعاصر ؛ فحدَّدتْ الحدود من نقطة «دويما» بين ميدي اليمنية والموسَّم السعودية على البحر الأحمر ، وحتَّى أطراف الحدود الشرقية لقبائل يام في نجران.

وعلى الرغم من ترسيم الحدود رسميًا بين البلدين ؛ إلَّا أنَّ الأراضي المشتركة تمثّل منطقة حدودية شديدة الحساسية، باعتبارها بيئة حاضنة فريدة من نوعها لروابط القربى والصلات القبلية، والاقتصاد غير النظامي، وفن العمارة والتراث الثقافي المشترك بين أبناء هذه المناطق، على سبيل المثال، انقسمت القبائل التابعة لاتحاد خولان بن عامر القبلي المرموق بين البلَدين[5].

وتتضمَّن المعاهدة بين البلدين الاتفاق على أن يكون هناك منطقة 10 كيلو مترات بينهما تكون مخصَّصة لرعاة الماشية، ولا تقع تحت سيطرة أي جانب.

وقد نصت الاتفاقية - بالإضافة إلى وقف الحرب بين البلدين - على تعهد الطرفين بعدم استحداث أي بناء محصَّن في مسافة خمسة كيلومترات من كل جانب من جانبي الحدود، تكون مخصصة لرعاة الماشية، وتسوُّق المواطنين من الجانبين، ولا تقع تحت سيطرة أيٍ من الجانبين، ونصَّتْ (المادة الثامنة) من المعاهدة على التزام الطرفين بالامتناع عن الرجوع للقوة لحل المشكلات بينهما، وفي حالة عدم التوافق يلجأ الطرفان إلى التحكيم الموضحة شروطه في ملحق المعاهدة.

ولم تشهد العقود التالية لهذه المعاهدة تطوراً هاماً في العلاقة بين البلدين، فقد ظلَّت المملكة السعودية خلال هذه العقود بلداً فقيراً، قبل عمليات التنقيب عن النفط، وحتَّى قيام الثورة اليمنية وإعلان النظام الجمهوري في أيلول/ سبتمبر عام 1962م، فقد مثَّل إعلان نجاح الثورة اليمنية، صدمة قويَّة للرياض،

اندفعت بعده بقوة للوقوف ضد هذه الثورة، حيث نظرت السعودية لها كخطر يهدد استقرار مصالحها في هذا البلد، وعملت على محاربتها بمختلف الوسائل السياسية والعسكرية ، وزادت الهواجس لدى حكام الرياض عقب تدخل الجيش المصري لدعم الثورة اليمنية ، الأمر الذي حوَّل اليمن إلى ساحة حرب بالوكالة بين مصر والسعودية استمرت ثمان سنوات[6].

ولم يكن مفاجئاً أنْ تعارض السعودية إنشاء الجمهورية العربية اليمنية في عام ١٩٦٢م ، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، التي كانت الدولة الاشتراكية الوحيدة في العالم العربي.

ومثَّلتْ تلك المرحلة عصر تصاعد النزعة الجمهورية، فقد تمت في تلك الحقبة الإطاحة بأنظمة ملكية أخرى (في العراق ومصر وليبيا)، وتحصّلت فيه المستعمرات في أماكن أخرى من العالم الثالث على استقلالها، لتصبح بدورها جمهوريات، لذا كان الملكيات ومن بينها السعودية في تلك الحقبة ترى أنظمتها مهددة بالانقراض، وخلال صراع الجمهوريين مع الملكيين في اليمن بين عامي 1962 و1970، دعم النظام السعودي بصفة معلنة الطرف الإمامي/الملكي، وفي حين تُقدم الطائفية على أنها السبب الرئيسي للتوترات؛ يجدر التذكير بأنَّ المملكة العربية السعودية دعمت ملكاً زيدياً (أي شيعياً) ضد نظام جمهوري سني[7].

أطلقت المملكة العربية السعودية، خلال هذا الصراع، سياستها المتمثلة في دعم وتقوية زعماء القبائل شمال اليمن، بما في ذلك الاتحادان القبليان الرئيسيان، حاشد وبكيل، وقد استمرَّت هذه السياسة بعد هزيمة قوات الإمام، حيث دعم النظام السعودي في الوقت نفسه السلطات المركزية في صنعاء؛ ليضمن بالتالي بقاء الدولة اليمنية ضعيفة وفي حالة تنافس مع السلطات القبلية المتعارضة المتمركزة في الشمال، نفذت بالتالي المملكة العربية السعودية بشكل فعال سياسة «فرّق تسد» في الجمهورية العربية اليمنية[8].

العلاقات بعد إعلان الوحدة:

كما كان لها دوافعها السياسية والأمنية منذ ثورة 26 سبتمبر 1962م ؛ فقد اتَّخذت السعودية موقفاً معادياً من الوحدة اليمنية عام 1990م ؛ للأسباب

ذاتها، إذ مكثتْ ثلاثة عقود من الزمان وهي تحول دون أي تقدم نحو الوحدة بين شطري اليمن، على الرغم من مساعي كل الأنظمة السياسية اليمنية في الشطرين لتحقيقها، ومع اقتراب موعد إعلان الوحدة بين الشطرين ارتفعت موجة التحرُّشات السعودية في الحدود اليمنية المتاخمة، واحتلت مواقع حدودية في حضرموت لتوجه رسالة إلى القيادة السياسية في الشطرين فيما يتعلق بقضية الحدود، وحاولت الدخول في حرب مع اليمن لتحول دون إعلان الوحدة، وخلق واقع سياسي جديد يمكنها من السيطرة مرةً أخرى وتحقيق أهدافها[9].

لم ترحِّب المملكة العربية السعودية بتوحيد اليمن سنة 1990؛ لأنها ترى في يمنٍ موحَّدٍ يجمع عددًا عظيماً من السكان تهديداً لنظامها ووجودها.

فقد تمكن السعوديون في العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين من لعب دور رئيس في السياسة اليمنية، وكان ذلك يتم في الغالب بشكل خفي؛ ولأنهم كانوا دائماً ينظرون لليمن على أنه خطر يهدّدهم، تظل استراتيجيتهم متمثّلة في العمل على أن تكون البلاد في نفس الوقت قوية بما يكفي وضعيفة بما يكفي، بحيث لا يمكنها تحدي السعودية بشكل فعال، وإلى غاية 2011م، كانت السياسة السعودية تجاه اليمن تحت إدارة الأمير سلطان بن عبد العزيز، الذي كان يرأس المكتب الخاص للشؤون اليمنية، حيث كان يقوم باختيار المستفيدين من الإعانات السعودية، وقد بلغت ميزانيته السنوية 3.5 مليار دولار، لكن خلال السنوات التالية – ومع تعاقب أمراء مختلفين على الملف اليمني – قلّص نظام الملك عبد الله تدخّله في تفاصيل الشؤون اليمنية[10].

بعد أربع سنوات من توقيع الوحدة بين شطري اليمن، شجَّعَ السعوديون الفصيل الانفصالي في الجنوب على إعادة تأكيد الاستقلال، مع أن السعودية كانت قد عارضت بشدة قبل ذلك بوقت قريب هذه المجموعة التي كانت تصف أعضاءها آنذاك بالشيوعيين، ومع ذلك لم تعترف السعودية بالدولة الانفصالية التي أعلنها علي سالم البيض في عدن في مايو 1994م، لكن سرعان ما هُزم الانفصاليون في غضون بضعة أسابيع، وبعد هذه التطورات عمل نظام صالح جاهداً للحفاظ على علاقة صعبة ومتوترة مع المملكة ، تراوحت بين التبعية المالية ومحاولة الحفاظ على الاستقلال السياسي.

استراتيجية المملكة في اليمـــن:

تُولي القيادات السعودية المتعاقبة اهتماماً كبيراً في التعامل مع المسألة اليمنية؛ مقارنةً بمسائل أخرى مهمة في السياسة الخارجية، فهي تدرك أهمية الموقع الاستراتيجي والجيوسياسي المتوسط بين شرق العالم وغربه وشماله وجنوبه الذي يتمتَّع به اليمن، ليشرف على أهم طرق الملاحة الدولية عبر البحر العربي وخليج عدن ومضيق باب المندب وجزء مهم من البحر الأحمر؛ باعتبار هذا الطريق البحري هو الطريق الرئيس لتصدير النفط السعودي للعالم .

ونظراً للموقع الاستراتيجي والعمق الجيوبوليتيكي لليمن، والذي يمنحه القدرة على امتلاك مصدر النفوذ في المجال الخارجي ويُعزز من أهمّية مكانته الدولية، كان اليمن ولا يزال محل اهتمام لدى السعودية؛ التي تنظر إليه كجزء من أمنها القومي على وجه الخصوص، وذلك ما دعاها لتطمع دوماً بالسيطرة عليه والتحكم بأجزاء واسعة منه؛ بحجة تأمين مصالحها الاستراتيجية .

وبدلاً من احتواء اليمن ودعمه لضمان اصطفافه لصالحها؛ اتبعت السعودية استراتيجية قائمة على تفكيك البلد عبر دعم الكيانات المختلفة وليس الجانب الرسمي، لضمان بقاء تلك الكيانات القبلية والسياسية كقوة ضغط ونفوذ توازي قوة ونفوذ الدولة اليمنية، مع تحريض بعض تلك القوى على مواجهة قوى أخرى، بما يحقّق مصالح المملكة على حساب اليمن.

والمتابع للنهج الذي تتَّبعه السعودية تجاه اليمن؛ سيجد أنَّ المملكة كانت على الدوام تسعى إلى أن تظل اليمن دولةً فضفاضةً ذات نظام حكم هشٍّ؛ يكون مقدوراً عليه وعلى اختراقه ووضعه تحت عباءتها، فعملت على التغلغل في مفاصل الدولة اليمنية، واستطاعت أنْ تُخضع رؤوس نظام الحكم فيها حتى تضمن ولاءهم لها، وهذا يثبت بشكل واضح أنْ (ليست للمملكة السعودية مقاربة استراتيجية في إدارة الأمن القومي، فهي تفضِّل التحالفات التكتيكية القصيرة المدى، وتكتفي بالافتراضات المألوفة والمبالغ فيها وغير المستندة إلى أبحاث موثوقة)[11]، وهذه الدوافع التكتيكية تُشجّع على تبديل التحالفات، ما قد يثير استياء الأصدقاء ويتسّبب بمشكلات أكبر للمملكة في اليمن وأماكن أخرى .

إلا أنَّ تبدّل الأوضاع وتغيّر الأحداث في اليمن بولادة نظام جديد ؛ مدعوم

بقاعدةٍ شعبيةٍ بعد ثورة 21 سبتمبر/ أيلول 2014م، أثار حفيظة السعودية وشعرت بخروج اليمن من قيد سطوتها ، وإنهاء زمن الوصاية عليه، ففزعتْ المملكة بمحاولات عديدة لضرب الثورة ووأدها في مهدها، من خلال دعم انتشار العناصر التكفيرية والعمل على إحداث شرخ بين أبناء الشعب اليمني، وفي صفوف الجيش اليمني، وتأجير الإرهابيين لاستهداف الشخصيات السياسية والعلماء البارزين، إلا أنَّ هذه المحاولات باءت بالفشل، ما دفع بالسعودية إلى قيادة تحالف للتدخل العسكري المباشر في اليمن، عبر ما يُعرف بـ"عاصفة الحزم"، والتي أطلقها "التحالف العربي بقيادة السعودية" في 26 مارس 2015، بدعم جوّي ولوجستي أمريكي – بريطاني .

لكن ليس واضحاً بعد – لدى كثير من المهتمين بشأن العلاقات السعودية اليمنية – ما هو الهدف الأقصى من الحرب التي تقودها السعودية براً وبحراً وجواً على جارتها الجنوبية ، حتى الأهداف الرسمية التي يعلنها المتحدّث باسم الجيش السعودي عبر وسائل الإعلام، تغيّرتْ وتتغيّر وتتبدّل مع تجدد الأحداث والمعارك ، ولا يزال الهدف المعلَن الأساسي للسعودية هو دعم ما يسمى «الشرعية».

وقد اتضح جلياً سقوط هذه الدعوى وزيفها؛ لأنها بنيت على وهم منذ انطلاقتها الأولى ، ولا تستند إلى حقائق في الواقع، وفضلاً عن انكشاف فضيحة الادعاء بأنَّ هذه الحملة جاءت لتلبية دعوة هادي وحكومته؛ فإن أطرافاً عدة من حلفاء السعودية – الذين شُنّت هذه الحرب لأجلهم – قد اعترفوا لاحقاً بأنَّ ما يحدث على الأرض من تدمير وحرب إبادة يخالف ما أعلن من في بداية هذه الحرب، حيث تقول توكل كرمان القيادية في حزب الإصلاح : «ما يحدث من ترتيبات على الأرض في اليمن هو استراتيجية وأجندة حرب السعودية في اليمن، لا ما يُعلن عنه من شعارات وعناوين لتلك الحرب، وما تلك العناوين والشعارات المعلنة عن إعادة الشرعية وإسقاط الانقلاب الحوثي إلَّا مجرد غطاء لتمرير الأهداف والاستراتيجية غير المعلنة»[12].

فيما تصور السعودية أنها تسعى لتأمين حدودها الجنوبية بدرجة أساسية؛ لكن لديها طموح في الحصول على متنفَّس على بحر العرب والمحيط الهندي، لتصدير منتجاتها النفطية إلى الصين وآسيا شرقاً ، دون قلق من تهديدات إيران بالسيطرة على مضيق هرمز في الخليج العربي، كما أن السعودية تدرك أهمية

المناطق النفطية في اليمن، بالذات حضرموت وشبوة ومأرب .

ورغم أن السبب الظاهر للتدخل السعودي في اليمن هو ما تعتبره تقليص دور إيران في المنطقة؛ إلا أنَّ الانفتاح على بحر العرب ظل دوماً حلماً جيوسياسياً بارزاً في ذهن الرياض، وبالتالي فهي تهدف لتكون عنصراً بارزاً في المسار الممتد بين البحرين الأحمر والعربي، وذلك عبر السيطرة على خليج عدن، وبغية تحقيق هذا الهدف؛ يتعيَّن على السعودية السيطرة على كامل اليمن الذي يمتلك حدودًا برية مباشرة معها[13].

حقيقةً إنّ سياسة السعودية منذُ تأسيسها ركّزت على أن يبقى اليمن في حالة من الضعف والانقسام والحصار الدولي، وأن لا يتقدم إلى مصافّ الدول النفطية، هذا المسار حدَّد أفق العلاقات اليمنية السعودية بمعنى «سياسة وصاية بلد على آخر» سياسياً واقتصادياً وأمنياً ، ونجم عنه انفجار شعبي وحقوقي جعل المملكة تُعيد كل حساباتها تجاه اليمن.

يبدو أن استراتيجيات السعودية ومعها الإمارات في اليمن قد تغيرت مع يأسهما من هزيمة من تسميهم (الحوثيين)، وتحولَّت إلى السعي للهيمنة على المناطق الاستراتيجية في اليمن؛ التي تمثّل أهمية خاصة للملاحة الدولية، ولاسيما طرق نقل النفط .

فمع تعثُّر عملية السلام بين القوى الوطنية والتحالف الذي تقوده السعودية في اليمن؛ رسَّخت المملكة والإمارات قبضتهما على أجزاءٍ استراتيجية من البلاد، ومن غير المُرجَّح أن تتخلَّى الرياض وأبوظبي عن مكاسبهما دون ضغوطٍ دولية كبيرة، حسبما ورد في تقرير لمؤسسة Brookings الأمريكية.

ركَّزَ السعوديون اهتمامهم على محافظة المهرة شرقيّ اليمن، وهي ثاني أكبر محافظة في البلد ومتاخمة لسلطنة عمان، وابتداءً من عام 2017، سيطَرَ السعوديون تدريجياً على المهرة ، واحتلوا العاصمة والميناء، وسيطروا على المراكز الحدودية مع عمان، حسب تقرير مؤسسة Brookings [14] .

والسيطرة على المهرة تمنح المملكة السعودية وصولاً مباشراً إلى المحيط الهندي، وتعتزم الرياض بناء خط أنابيب نفطي من منطقتها الشرقية الواقعة على ساحل الخليج العربي عبر المهرة إلى البحر العربي المفتوح على المحيط الهندي، بحسب

بعض التقارير، ومن شأن ذلك أن يخفِّف من اعتماد السعودية على مضيق هرمز (الذي يصل بين المحيط الهندي والخليج) لتصدير النفط، وهو المضيق الذي يستطيع الإيرانيون تهديد الملاحة به، ويعتبر واحداً من أهم الأوراق في أيديهم ضد دول الخليج عامة[15].

السعودية وفزاعة التوسع الإيراني:

تتأثر العلاقات السعودية – اليمنية، بشكل ملحوظ، بطبيعة العلاقات السعودية بالأطراف الإقليمية ؛ ففي مراحل الأزمات يسود في الجانب السعودي منطق الجفاء، في حين يجد اليمن نفسه إمَّا منحازاً لأحد الأطراف مع ما يفضي إليه ذلك من خسارة للطرف الآخر، أو يحاول الاحتفاظ بعلاقات جيّدة مع الطرفين.

وإضافة إلى العوامل المتصلة بالنظامين الدولي والإقليمي؛ أظهرت العلاقات السعودية – اليمنية، منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، وعلى نحو متزايد، حساسية تجاه ما يعتمل في العلاقات السعودية – الإيرانية، والعلاقات اليمنية – الإيرانية.

يوصف الصراع الدائر بين السعودية وإيران؛ بأنه صراع على المصالح والأولويات والاعتبارات القومية والجيوسياسية، من خلال توظيف استراتيجيات سياسية واقتصادية وعسكرية ؛ لتحقيق أهداف ومطالب السياسة الوطنية لكل من البلدين، إلا أنَّه - ولاعتبارات جوهرية - تمَّ تأطير هذا الصراع داخل المنظور الطائفي الأيديولوجي وحده من قبل المملكة السعودية، بالمقابل تمَّ إظهاره من خلال المنظور السياسي وحده من الجانب الإيراني .

بينما في حقيقة الأمر فأنَّ هذا الصراع تتداخل فيه العوامل السوسيولوجية والسياسية والأيديولوجية والاقتصادية والجيوستراتيجية والجيوبوليتيكية، فتقييد وتكييف هذا الصراع بأنَّه ذو تركيبة ثنائية دون سواها (طائفية – سياسية)، ووصفه وتحليليه وتشخيص عوامله وفق هذه الثنائية وحدها ينحو منحى بعيداً عن الموضوعية والواقعية، فإيران تحاول أنْ تكون الإقليم والقاعدة أو الدولة المركز للطوائف الشيعية، أو قطب للسياسة الثورية في المنطقة تتبعها أطراف وهوامش، كما أنَّ للمملكة السعودية نفس الطموح للعب دور المركز وقاعدة الأطراف السنيّة

وللسياسة المحافظة في المنطقة، مع ذلك فأن هذين المركزين ليسا بمعزل عن مؤثرات ودور كل من العامل الطائفي الإمامي – والعامل الطائفي الوهابي[16].

بالرجوع إلى التاريخ السياسي بين البلدين؛ فإن محاربة الأيديولوجية الشيعيّة بدأت تُشكّل إحدى محاور السياسة الخارجية للمملكة بعد قيام الثورة الإيرانية، التي أصبحت مهددة للمصالح الغربية في المنطقة، فتحركتْ السعودية في المقابل للتصدّي للخيارات الإيرانية في تصدير الثورة، وسبغت تحُّركها بطابع ديني مذهبي زعمت من خلاله أنها تقف بوجه التمدد الشيعي، وأسندتْ ذلك بحملةٍ إعلاميةٍ ممنهجةٍ لبث خطاب الكراهية واستخدام «البروبوغندا» الإعلامية لتضخيم الأحداث، وتحوير دفة الصراع وتوجيه نزعة العداء نحو أطراف معينة، بتهمة الولاء لإيران، كل ذلك بغطاءٍ غربي وتحريض دولي؛ لإشعال المنطقة بحروب طائفية بأشكال فكرية وإعلامية وأمنية وصولاً إلى الحروب العسكرية .

ونتيجةً لذلك؛ فقد انزلقتْ العديد من الأقطار العربية – ومنها اليمن – في آتون الصراعات الطائفية، وأصبحت ساحة معركة للعديد من اللاعبين الدوليين؛ الذين لهم مصالح في تقويض الاستقرار أو توطيده كلٌ بحسب مرئياته ، كما تقلَّصتْ فرص التصالح والتوافق بين الأطراف الإقليمية، وسادت موجة من الاتهامات المتبادلة بزعزعة الأمن والاستقرار .

لقد كانت السعودية أكثر تشدداً في هذا الجانب، فهي تعتبر إيران مسؤولةً عن كل التهديدات الأمنية التي تتعرَّض لها، وترى أنَّ إيران تجعل تنظيم الدولة الإسلامية أو القاعدة أكثر جذبًا للشباب؛ بسبب تقييدها للخيارات الاستراتيجية المتاحة أمام المجموعات السنيّة .

ومهما سعت السعودية لترويج نهجها الاستعدائي وسبغه بسبعة دينية بزعم الحفاظ على الهوية السنّيّة والدفاع عنها، إلا أنَّ ممارساتها الإعلامية والدعائية تفضح هذا المشروع، وتكشف أنَّه مبني على ايدلوجيا متطرفة، وأنها تصنع أعداءها بنفسها، وتختلق الأزمات السياسية والمشكلات الاجتماعية مع جيرانها، ويكمن جزء من المشكلة في تقييم السعودية للأمور، فهي تبالغ في تقدير الإمكانات الإيرانية، ولا تصّدق حتى ما تروّج له بنفسها عن قدرتها على التصدّي لهذه الإمكانات، فالمشكلة في جزء منها، هي من صنع السعودية[17].

من خلال تشخيص الحرب المستمرة التي يشنّها التحالف السعودي على اليمن، والإخفاقات المتكررة لمفاوضات السلام التي تقودها الأمم المتحدة، ومشاركة الدول الغربية في قصف البلاد وتقديم الدعم المستمر بكل أشكاله العسكرية واللوجستية، والغطاء القانوني والإعلامي لهذه الحرب، كلها عوامل تزيد من ابتعاد «أنصار الله» وحلفاءهم عن الغرب، وتدفعهم لتطوير قدراتهم العسكرية لمقارعة هذا التحالف، والاستعانة في سبيل ذلك بأي طرفٍ يقدّم يد المساعدة .

ففي حين أنَّ صنعاء لم تكن في مطلع العام 2015 جزءٌ مما بات يعرف بمحور إيران الإقليمي، إلا أنَّها أكدت دعمها لحلفاء إيران في المنطقة، سوريا وحزب الله اللبناني، ما دام هدفهم الدفاع عن مقدسات الأمة وتحرير الأرض المغتصبة من قبل الكيان الصهيوني، والوقوف ضد المشاريع الأمريكية في المنطقة.

يتطلع أنصار الله لأنْ يكونوا جزءً من محور الدفاع عن الأمة ومقدساتها، ولا يمانعون من تشكيل قوة إقليمية تدعمها إيران؛ لكن في الوقت الراهن، ليس اليمن أولوية في أجندة السياسة الخارجية الإيرانية، وما يؤمّنه الإيرانيون لم يسمح لهم بشراء الولاء غير المشروط من أنصار الله[18]؛ لكن فيما تزيد الولايات المتحدة تدخلها في اليمن، ويرفع البيت الأبيض من حدّة خطابه ضد إيران، قد يتحوّل اليمن إلى ساحة معركة للتشنّج المتصاعد بين واشنطن وطهران، ويحشر أنصار الله في الزاوية الإيرانية .

وعلى الرغم من أنَّ طهران ترى في التعاون مع فاعلين غير دوليين جزءاً لا يتجزأ من سياستها الخارجية ؛ إلا أنَّ دعمها لأنصار الله هامشي وينحصر بالدعم السياسي والإعلامي، وتبنّي مواقف مساندة لمظلومية الشعب اليمني .

وفي هذا السياق ترى الباحثة في كلية برلين العليا لدراسة الثقافات والمجتمعات المسلمة في جامعة Berlin Universität Freie في ألمانيا؛ الدكتورة «مارايكه ترانسفلد»: أنَّ مزاعم التأثير الإيراني على الحوثيين مضّخمة، وأنَّ الدعم الإيراني للحوثيين هامشي، ولا يُؤثّر في آليتهم لصنع القرارات بقدر ما تفعل التحالفات المحلية وديناميات النزاع، صحيحٌ أنَّهم يحصلون على بعض الدعم من إيران، لكنَّه سياسي في شكل خاص .

وبالرغم من أن مصطلح «شيعي» لم يكن يستخدم في أوساط الرأي العام في

اليمن قبل انتفاضات 2011، إلا أنَّ أنصار الله يُصوَّرون منذ دخولهم إلى صنعاء بأنَّهم شيعة أو مدعومين من إيران، واقع الحال هو أنَّ الحصار البحري شبه الكامل الذي تفرضه السعودية على البلاد منذ بداية التدخل العسكري في آذار/ مارس 2015 جعل تهريب السلاح إلى اليمن أمراً بالغ الصعوبة ، وقد نفت سلطنة عمان التقارير التي تتحدث عن قيام إيران بتهريب أسلحة عبر أراضيها إلى أنصار الله، وتبدو هذه التقارير غير منطقية نظراً إلى المسافة الطويلة التي يجب أن تقطعها هذه الأسلحة براً عبر أراضٍ لا تخضع لسيطرة أنصار الله[19].

الدعم الأكثر فعاليَّة الذي حصل عليه (الحوثيون) هو في المجال الإعلامي، وأياً يكن حجم الدعم الذي يحصلون عليه من إيران، من الواضح أنَّه لم يؤدِّ دوراً حاسماً في تمدد نفوذهم ووصولهم إلى العاصمة اليمنية في أيلول/سبتمبر 2014م، كما زعمت مصادر ديبلوماسية أميركية، مدعومة من محللين إيرانيين يتمتعون بالمصداقية، أنَّ الإيرانيين حاولوا ثني (الحوثيين) عن السيطرة على صنعاء؛ غير أن (الحوثيين) قرروا عدم الأخذ بهذه النصيحة، وقد تحرَّكوا باتجاه صنعاء بدفع من عوامل داخلية[20].

كانت الحكومة الانتقالية آن ذاك تواجه أزمة شرعية حادّة، فهي لم تؤسّس لعملية سياسية شاملة بكل ما للكلمة من معنى، كما أنَّها لم تحسّن الظروف المعيشية لليمنيين، وأصبح الوضع أكثر تأزّماً عندما أعلنت هذه الحكومة في تموز/يوليو 2014 أنَّه سيتم إلغاء الدعم الحكومي للوقود، وأنَّ أسعار النفط ستزيد بنسبة 90 في المئة، وذلك ما زاد من مشاعر الإحباط لدى عامة الشعب، وقد اعتبر اليمنيون أنَّ الفساد داخل الحكومة بلغ مستويات غير مسبوقة، وتسبّب التدهور الاقتصادي والبطالة المتواصلة والانقطاع المستمر في التيار الكهربائي في العاصمة، في تأجيج مشاعر الغضب والاحتقان لدى الجماهير المحتشدة في ساحات الاعتصام، وقد استغلّ أنصار الله هذا الإحباط للتعبئة ضد الحكومة، وبما أنه كان يُنَظر إليهم بأنهم الفريق السياسي الوحيد غير المتورّط في الفساد، كانوا قد حشدوا في الأشهر السابقة الدعم في صفوف الجمهور الأوسع، لا سيما في العاصمة صنعاء، وكذلك اعُتِبر تمكين (الحوثيين) بأنه وسيلة قد تتيح لليمن تحقيق درجة أكبر من الإشراك السياسي لمختلف الأطياف[21] الاجتماعية والسياسية في البلاد.

إنَّ الطريقة التي اتَّبعتها السعودية في اليمن لمواجهة ما تزعم أنَّه النفوذ

الإيراني في المنطقة، قد ألقت بأكثر من 10 ملايين من الزيديين في حضن التيار الشيعي السياسي لإيران وحزب الله ، فعلى الرغم من أن الزيدية تُعتبر مدرسة شيعية في الفكر، إلا أنَّها أقرب للتوسط والاعتدال بين كافة الفرق والمذاهب الإسلامية من حيث الفكر العقائدي والفقهي المتسامح والمتصالح مع بقية التيارات الإسلامية، وقد انطلقت حركة أنصار الله من عمق الفكر الزيدي ولم يخرجوا عنه، أما وصف (أنصار الله) بأنهم من الشيعة وربطهم بإيران فهي أسطورة ابتدعها أول مرةٍ علي عبد الله صالح في العام 2009م، في محاولةٍ يائسةٍ لكسب تأييد السعوديين في حروبه الست ضدَّ انتفاضة (الحوثيين)، وعليه؛ فمن قِصَر النظر الشديد من المملكة العربية السعودية توظيف نفس الخطاب[22]، واتباعها نهج الإقصاء والاستعداء لأنصار الله الذي يحظى بثقل سياسي وازن على الساحة اليمنية ، ويستند إلى قاعدة شعبية وحاضنة اجتماعية واسعة خاصة في المناطق الشمالية والغربية من البلاد.

اليمن العمق الاستراتيجي للمملكة:

تتَّفق كل القوى العالمية والدولية على الأهمية الاستراتيجية لموقع اليمن ؛ والتي برزت بقوة على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية كافة في منطقة شبه الجزيرة والخليج ، بعد اكتشاف النفط وافتتاح قناة السويس، إضافة إلى أنَّ هذا الموقع الاستراتيجي يعتبر مصدر اهتمام القوى الدولية باليمن على مر التاريخ؛ حيث يمثل اليمن البوابة الجنوبية لمدخل البحر الأحمر ويتحكم في الممر المائي الذي يصله بالمحيط الهندي، وعبر منطقة خليج عدن يحتضن اليمن كلاً من البحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي، ويتحكَّم كذلك في طرق الملاحة البحرية بين شرق العالم وغربه، بالإضافة إلى ثقله السكاني وتوجهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتوازنة عبر مراحله التاريخية كآفَّة.

وهذا الموقع الذي تمثّله اليمن يضيف لها أهمية استراتيجية خاصة، ويجعل مسألة الاهتمام بأمنه واستقراره مسألة لا تعني اليمن فحسب؛ وإنما تعني دول الخليج والدول العربية بصفة عامة، كما يمثل اليمن العنصر الأساسي لأمن المنطقة واستقرارها ولضمان استمرار تدفق النفط إلى الأسواق العالمية، كل ذلك أهَّلَ اليمن للقيام بدور إقليمي فاعل في الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

في هذا السياق، تشير الدكتورة «مريم سلطان لوتاه» أستاذ العلوم السياسية في جامعة الإمارات إلى أن اليمن بمساحتها الجغرافية وكتلتها البشرية تعد عمقاً وامتداداً أمنياً وسياسياً لدول الخليج العربية، إضافة إلى أن متاخمتها للمملكة العربية السعودية التي تمثل ثقلاً سياسياً بالنسبة لدول الخليج وللعالم العربي؛ تجعل أي توتر أمني وعدم الاستقرار في اليمن يؤثر بالضرورة على أمن واستقرار السعودية ودول الخليج[23].

ويؤكد الدكتور عبد الله الخنبشي المدير السابق لجامعة الإمارات ؛ أن أهمية العلاقات اليمنية الخليجية تنطلق من عدة عوامل تاريخية وجغرافية وثقافية؛ تجعل من الصعب عزل اليمن عن محيطها العربي المجاور لها مهما كانت الظروف أو المتغيرات الدولية والإقليمية صعبة أو غير طبيعية؛ نظراً لأن اليمن يرتبط بمصالح مشتركة كبيرة مع جيرانه الخليجيين، تتمثل في التبادل التجاري الكبير بين اليمن وجيرانه وخاصة المملكة العربية السعودية.

ويضيف: «إن المصالح الاقتصادية التي تربط اليمن بجيرانه الخليجيين تجعل من العلاقات بينهما استراتيجية وليست علاقات آنية أو عابرة؛ لأن اليمن جارٌ متاخمٌ للعديد من الدول الخليجية، وهذا ما يجعل دول الخليج العربي تتأثر بشكلٍ مباشر من الناحية الأمنية بكل الأحداث والمتغيرات في اليمن».

ويرى أنَّ العلاقات اليمنية الخليجية متشابكة المصالح ومترابطة في كثير من الملفات المهمة، ومنها الملف الأمني الذي يستحيل فيه بناء مستلزمات ومتطلبات الأمن الخليجي بعيداً عن أمن واستقرار اليمن ، لذا نجد أنَّ من مصلحة اليمن بناء علاقات استراتيجية مع جيرانه الخليجيين، وكذلك من مصلحة دول الخليج تمتين علاقاتها مع اليمن ودعم أمنه واستقراره ، وعدم السماح لأي قوة دولية باختطاف اليمن وجعله بؤرة للتآمر على نفسه وعلى محيطة العربي الإسلامي الخليجي[24].

لقد حان الوقت للمملكة العربية السعودية كي تُلقيَ نظرة أكثر شمولية على ما يجري في اليمن، كما آنَ الأوان لدول مجلس التعاون الخليجي كي تدركَ الأهمية الاستراتيجية للتعامل مع اليمن؛ باعتباره يُمثّل مشكلة تنموية وليس مجرد مشكلة أمنية ، فلو أن جزءاً ضئيلاً من المليارات التي أُنفقت من أجل احتواء

اليمن - من خلال بناء الجدران وشراء الأسلحة ووضع شبكات المراقبة وحشد الجنود، والآن الانخراط بحملة قصفٍ جوي - تمَّ استخدامه بدلاً من ذلك لخلق فرص عملٍ وتحسين البنية التحتية المتداعية في البلاد، لما شعرت الرياض وبقية دول مجلس التعاون الخليجي بمقدارٍ بسيطٍ من القلق الذي يساورهم الآن[25].

هل اليمن تهديد للمملكة؟

يُعدُّ اليمن بمثابة البوابة الجنوبية الغربية لإقليم شبه الجزيرة العربية، والعمق الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي، لكن العلاقات الخليجية – اليمنية، ظلَّتْ على نحو شبه مستمر أسيرة رؤى وتصورات وحسابات ضيقة، فقد نظر الخليجيون تاريخياً - وخصوصاً السعودية - إلى اليمن على أنه تهديد «استراتيجي» ينبغي إبقاؤه تحت الرقابة، والتصدي للمخاطر المباشرة وغير المباشرة التي يمكن أن يشكّلها.

في كل تحركاتها الأمنية والعسكرية تجاه اليمن؛ تصور السعودية أنَّها تسعى لتأمين حدودها الجنوبية بدرجة أساسية، وإن كانت نشاطاتها في المحافظات الشرقية اليمنية تظهر معطيات أخرى وأطماعاً كبيرة في المياه اليمنية؛ لتأمين طرق بديلة لتصدير النفط بعيداً عما تزعم أنه تهديدات إيران بالسيطرة على مضيق هرمز، ولذلك فإنَّ السعودية قبلت استراتيجية الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب في المنطقة، بل اشتركت فيها وسهّلت لها الوصول إلى المنطقة، حتى على مستوى نشر قوات دولية في البحار والمياه الإقليمية، ثم إنشاء قواعد عسكرية على الأرض، ومنها القواعد التي أنشِأتْ في المهرة وحضرموت اليمنيتين.

كما دخلت السعودية في ظل الرعاية الأمريكية تحت مبدأ (إيزنهاور) وانحازت للتحالف الغربي، وأدخلت الولايات المتحدة كطرف أساسٍ في معادلة الأمن الخليجي، وكان لذلك الأثر الكبير في إعاقة استكمال وتطوير تجربة التكامل الأمني للتحالف الثلاثي بين مصر والسعودية واليمن، الذي تم الاتفاق عليه في خمسينيات القرن العشرين، كما أخلَّ ذلك بالتوازن الإقليمي وسياسة عدم الانحياز وتجاوز الدور المتعارف عليه في النظم الإقليمية التي تعلي من شأن عامل الجوار على بقية التفاعلات الأخرى[26]، ما دفع كثير من الأنظمة العربية – ومنها اليمن

- لإنفاق أموال طائلة في التسليح على حساب التنمية، لتنافس القوة العسكرية التي جُلبت إلى المنطقة وتحافظ على النديَّة مقابل القوى الإقليمية القائمة.

وفي ظل هذا التنافس المحموم على عسكرة المنطقة، تنامى لدى الأنظمة العربية تصور أنَّ اليمن دولة غير مستقرة وتعاني من تخلف في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعجز عن القيام بوظائفها في الرعاية والحماية والسيطرة على إقليمها وحدودها، وبما أنها تقع في خاصرة الخليج وتشترك مع السعودية بحدود طويلة؛ فإنَّ النزاعات والمشكلات الأمنية المتعاقبة في اليمن تتعدى كونها شأناً وطنياً داخلياً يخص اليمن، بل تؤثر على الجار السعودي ، وتمثل تهديداً لأمنه واستقراره، وزوال هذا التهديد الذي يشكّله اليمن على السعودية لا يتحقق إلا بوجود دولة مستقرة وقادرة على فرض سلطتها على كامل إقليمها وحماية حدودها، وألا يكون النظام الحاكم لهذه الدولة معادياً للسعودية، ولضمان ذلك ترى السعودية أنَّه لا بدَّ من إبقاء اليمن دوماً قيد النظر، وحشره في منطقة نفوذ مقفلة وغير قابلة للمزاحمة[27] من أي جهة دولية، وأنَّ لديها الحق أن تمارس في سبيل ذلك كل أشكال الضغط والقوة؛ ما دامت قادرة ولديها القوة الكافية لفرض وجهة نظرها.

وعلى مدى عقود من الزمن ؛ كانت سياسة السعودية تجاه اليمن تعتمد على الوكلاء المحليين واستخدام المال السياسي، حتى جاء عهد الملك سلمان واستلامه العرش وسيطرة ابنه محمد على مقاليد الحكم، فتحوَّلت المملكة من سياستها التقليدية إلى سياسة هجومية ونهج إرغامي باستخدام القوة والقدرة العسكرية تجاه قضايا الصراع الإقليمي ، وتمثل ذلك في التدخل العسكري في اليمن، وهي مغامرة سعودية أوصلت المعضلة اليمنية لمراحل غير مسبوقة من التعقيد وخلّفت ندوباً وشروخاً ستظل تأثيراتها تسمّم العلاقات المستقبلية بين البلدين لعقودٍ طويلة.

إنَّ غياب التماسك في المقاربة السعودية للمسألة اليمنية مردّه جزئيًا التقليد الذي دأبت عليه السعودية؛ التي لا مشكلة لديها في القبول بضعف الدولة اليمنية باعتباره الثمن المقبول حفاظاً على أمن المملكة، إنَّما من الواضح أنَّ ذلك لم يعد مجدياً: فقد تسبَّب انهيار الدولة اليمنية بتفاقم مشكلات الأمن القومي التي تعاني منها السعودية[28].

تورُّط السعودية في الحرب على اليمن أكبر تهديد للمملكة:

في ليل الـ 26 من مارس 2015، شنَّ ما سُمّي «التحالف العربي» بقيادة السعودية «عاصفة الحزم» على اليمن بحجة «دعم الشرعية» المتمثّلة بعبد ربه هادي الرئيس المستقيل، كما صُنّف الطرف الآخر الذي شُنَّتْ عليه الحرب على أنَّه حليفٌ لإيران، لكنَّ انطلاقة التحالف على أساس هذا التصوُّر للأزمة اليمنية اختزل الكثير من الحقائق الأساسية التي تُعبّر فعليًا عن عمق تلك الأزمة، وتفاعلاتها الداخلية والخارجية.

هذا التصوُّر كان يتضمَّن اعتبار السعودية للأراضي اليمنية أهم مساحة في شبه الجزيرة العربية على الإطلاق من الناحية الاستراتيجية، فالموقع الاستراتيجي بالغ الأهمية، والتاريخ العميق شديد الأثر في شبه الجزيرة ، والآمال الكبيرة للشعب المقهور في بناء دولةٍ حديثةٍ وقويَّةٍ، كلُّها عوامل جعلت من اليمن هدفاً للسعودية وحلفائها، الذين أطلقوا حرباً دمَّرت في أيامها الأولى معظم البنية التحتية الأساسية في الكثير من المناطق اليمنية.

منذ أنْ بدأت دول التحالف حربها على اليمن، حرصتْ على اتخاذ كل وسائل القمع والترهيب لإخضاع الشعب اليمني، فاعتمدت في حملتها العسكرية على القوة التدميرية المفرطة التي استخدمتها بفعل الغارات الجوية وآلاف القنابل والصواريخ ، وترافق مع تلك الهجمة العسكرية حملةٌ إعلاميةٌ سخَّرتها قوى التحالف لتسويق وتبرير هجمتها الحربية على الشعب اليمني من جهة، ولترويع الشعب وتخويفه وكسر إرادته وإضعاف معنوياته؛ من جهة أخرى.

وقد اعتمدت دول التحالف التضليل الإعلامي استراتيجيةً دعائيةً، ووسيلة للحرب النفسية، فحشدت كل أبواق الإعلام ومطابخ التزييف والفبركة الإعلامية، وخصَّصت لها ملايين الدولارات من أجل تنفيذ حملة إعلامية دعائية مظلّلة، تواكب هجماتها العسكرية ، وركَّزَ إعلام التحالف على استخدام تهمة العلاقة الإيرانية ـ الحوثية ذات البعد المذهبي الأيديولوجي من جهة، والبعد العسكري والتنظيمي من جهة أخرى.

هكذا كان المشهد في الشهور الأولى لهذه الحرب ، يُصوّر السعودية قوةً إقليميةً

طاغيةً، تحشد إلى جانبها قوى أخرى ترتبط بها بمصالح مختلفة، لتشنّ جميعاً حربًا غير منضبطة قيميّاً ولا أخلاقياً، وأرادت السعودية فرض خيار سياسي محّدد على الشعب اليمني لا يعبّر عن إرادتهم ولا عن توازناتهم الاجتماعية، واعتبرت تهديداتها لليمنيين مشروعة وأنها ستفرض ما تريده بالقوة.

وفيما كانت السعودية تخوض حربها وتختار أهدافها في الداخل اليمني، وتحصّن نفسها بتحالف خلفه الولايات المتحدة الأمريكية ؛ إذ بها تجد نفسها وحيدةً في حرب مستحيلة الانتصار تغولت فيها بالقتل، بينما تخلّى عنها معظم قوى التحالف، وبدأت قوى أخرى تستخدمه ضدها كنقطة ضعفٍ وهوةٍ كبيرة في مجال قياس قوتها.

فخلال سبع سنوات من الحرب والقصف الجوي غير المسبوق في تاريخ الحروب؛ انقلب المشهد الاستراتيجي في المنطقة، لتتحوَّل السعودية من مصدر القوة والتهديد إلى ملاكمٍ خائر القوى يترقب الضربة القاضية ، وبعد أنْ كانت تهدّد خصومها من الدول الكبيرة، تبدو اليوم دولة غير قادرة على تأمين نفسها من ضربات منظمات شعبية، معظم قدراتها ذاتية التصنيع والإدارة[29]، وقد تبيّن أنَّ المملكة استثمرت أكثر من 500 مليار دولار مع الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب ؛ لتثبيت ولاية عهد محمد بن سلمان، في وقت كان الحل الأجدى لاستثمار ذلك في تحقيق أمنها الاستراتيجي.

إنَّ المأزق الذي غاصت فيه السعودية باليمن، وأصبحت ملامحه واضحة للعيان وتتجلى مع استطالة أمد الحرب، وإدراك السعودية بشكل حتمي عبثية هذه الحرب ولو لم تعلن ذلك، يتبدّى ذلك المأزق من خلال الإجراءات الفعلية التي تمارسها على الأرض، وتتمثل في عدة جوانب:

- دفع المقاتلين المستأجرين إلى الجبهات وتهديدهم بقطع نفقاتهم إذا تلكأوا في القتال، في حين تبعد جنودها عن الجبهات.
- الاعتماد على الغارات الجوية - التي تبيَّن عدم جدواها - لمحاولة حسم المعارك.
- تخفيض عديد جنودها في المناطق التي سيطر عليها التحالف، وهذا ما جرى توثيقه مؤخّراً، إذ إنَّ القوات السعودية الموجودة في معسكر قيادة قوات التحالف في منطقة الشعب في مديرية البريقة في عدن، نقلت عرباتها ومدرعاتها

ومعداتٍ وعتاداً إلى الباخرة "درة جدة" في ميناء الزيت قبل مغادرة المدينة، وسط إجراءات أمنية مشددة، لتنطلق بعد ذلك خطابات التبرير تحت مسمى «إعادة التموضع» وأنَّ هذه التحركات تتوافق مع استراتيجية التحالف في منطقة العمليات العسكرية.

وبعد أنْ انقلبت المعادلة وأصبحت خسائر التحالف كبيرة في كافة المجالات، وأضحى رمز القوة العسكرية للسعودية وهي المطارات والقواعد العسكرية، ورمز القوة الاقتصادية وهي شركة «أرامكو»، هدفاً للقوة الصاروخية والطيران المسير اليمني ؛ والتي لم تتمكن السعودية من حجب تأثيرها ولو منعت تغطية نتائجها القاسية، يبدو أنَّ حرب اليمن ستؤدي إلى زلازل جيوسياسية جديدة في المنطقة، فالأزمة خرجت من أنْ تكون ذات بُعدٍ يمني، وتحوَّلت إلى أزمة إقليمية[30]، وأصبحت قوى التحالف تعيش حال هذيان ميداني كما الهذيان السياسي، معطوفاً على تزايد الأزمة الاقتصادية والمالية، مع افتقارها للحد الأدنى من المعايير الإنسانية، بالإضافة إلى الغرق في نهج مراكمة الأخطاء، الذي تحوَّل إلى استراتيجية معتمَّدة في سلوك النظام السياسي للدولة منذ تسلُّم محمد بن سلمان السلطة عملياً، والتي دشَّنها بالحرب على اليمن.

بعد هذا كلِّه؛ لم يعد أمام المسكين بالقرار في السعودية إلا إعادة تقييم وتقويم استراتيجيتها في الخارج عموما وفي اليمن على وجه الخصوص، والخروج من نمط مراكمة الأحقاد والكبرياء الصبياني الفارغ[31]، والكفّ عن إدارة السعودية أذنها الطرشاء للأصوات الصارخة بإنهاء الحرب ورفع الحصار،- وهما الشرطان الأساسيان – اللذان بهما وحدهما يمكن الاستجابة للدخول في العملية السياسية بعيداً عن دوي المدافع والصواريخ.

وبعد كل هذه السنوات من الحرب المدمرة؛ تبدو السعودية اليوم أحوج ما تكون إلى تسويةٍ شاملةٍ توقف الحرب، وتبدو كذلك أكثر تقبَّلاً لحقيقة الوضع في اليمن، وفي نهاية المطاف، فإنَّ عدم الاستقرار في اليمن يجعل منه جُرحاً مفتوحاً دائم النزف في خاصرة السعودية ودول الخليج.

تخوف السعودية من أنصـار الله:

تنظـر السـعودية إلى أنصـار اللـه كحركةٍ مسـلحةٍ نشـأتْ في قلب الجغرافيـا الحدودية اليمنيـة التـي تشـكّل لها مجـالاً حيويـاً ذا أهمية؛ بـكل الاعتبارات الجيوسـتراتيجية.

ولذلـك؛ فـإن المملكـة قـد أرسـت - منـذ وقـتٍ مبكـرٍ- ترتيبـات خاصـة في محافظـة صعـدة المتاخمـة لحدودهـا الجنوبيـة، تمثَّلـت في زرع السـلفية الوهابيـة كعامـل ضبـط دينـي في بيئـة زيديـة المنـزع، فكانـت الزعامـة الدينيـة المحليـة للشـيخ مقبـل الوادعـي (1933 - 2001) وأتباعـه السـلفيين في صعـدة علامـة عـلى ذلـك الضبـط، بأكـثر مـما هـي علامـة عـلى توجـه سـعودي مضمـر لنـشر الوهابيـة في صعـدة بالرغـم مـن الوجـود التاريخـي للزيديـة.

وتتفـاوتْ تفسـيرات هـذا التوجـه السـعودي بـين ادعـاء مظلوميـة تاريخيـة ودينيـة؛ تـرى أنَّ السـعودية تسـعى وراء تهشـيم الزيديـة وتفكيكهـا في معقلهـا التاريخـي الأكـثر حيويـة، وبـين نظـرةٍ أمنيـةٍ تـكاد تكـون صرفـةً، وضيقة الأفـق أيضاً، تـرى أنَّ السـعودية عملـتْ عـلى خلـق جيـبٍ وهـابي عـازل، يمنـع التقـاء الزيديـة في صعـدة بالإسـماعيلية في نجـران (جنـوب غـرب السـعودية)، وهـما أقليتـان تنتميـان إلى الجـذر العقـدي نفسـه (التشـيع)[32]، ومـن شـأن التقائهـما أن يتسـبب بمتاعـب لا حـصر لهـا للسـعودية.

وقـد شـهدت فـترة التسـعينيات مـن القـرن المـاضي زيـادةً حـادةً في عقيـدة الوهابيـة السـعودية، ودعـاوى معاديـة للزيديـة في مرتفعـات شـمال اليمـن بالقـرب مـن مدينـة صعـدة، وهـي المنطقـة التـي يسـيطر عليهـا أتبـاع الفـرع الزيـدي مـن الإسـلام الشـيعي[33]، وفي ذلـك الحـين بـدأت حركـة الشـباب المؤمـن كجهـد جماعـي لإعـادة تثقيـف الجيـل الناشـئ بالثقافـة الزيديـة ؛ للحفـاظ عـلى الهويـة الدينيـة لتلـك المناطـق مـن الدعـوة الوهابيـة التـي تعمـل السـعودية عـلى نشرهـا وتكريسـها بـين أبنـاء المجتمـع اليمنـي عمومـاً.

يرجـع التعاطـي السـعودي مـع أنصـار اللـه كخطـرٍ مُحتمـلٍ إلى السـنوات التـي سـبقت الحـرب الأولى مـن حـروب صعـدة الست ابتـداءً مـن صيـف 2004م ، ومـن ذلـك التأريـخ يبـدو أنَّ الريـاض اتَّخـذت قـراراً باعتبـار هـذه الحركـة الناشـئة ليسـت مجـرد جماعـة محليـة قـد تتسـبب لهـا ببعـض المشـكلات والمتاعـب الحدوديـة في أسـوأ الأحـوال ؛ بـل اعتبرتهـا خطـراً مسـتقبلياً يهـدّد اسـتقرارها وأمنهـا القومـي.

تطـورَّتْ أحـداث الحـروب عـلى صعـدة حتـى بلغـت ذروتهـا بالحـرب السادسـة في أغسـطس/آب (2009)، عندمـا بـدأ النظـام للتحضـير لحملتـه بالتشـاور مـع الريـاض وأطـراف إقليميـة ؛ بنيـة القضـاء نهائيـاً عـلى مـا كان يسـميه (التمـرد الحـوثي)، وكانـت السـعودية في الواقـع قـد بـدت متأهبـةً للمشـاركة في حـرب أرادتهـا والنظـام اليمنـي أنْ تكـون حاسـمة ونهائيـة، فمـع دخـول الاشـتباكات داخـل الحـدود السـعودية، شرعـت الريـاض بتحريـك سـلاح الجـو ليشـن حملـة قصـف عـلى مسـاكن وأسـواق وأهـداف مدنيـة في عمـوم محافظـة صعـدة، راح ضحيتهـا المئـات مـن المدنيـين.

وقـد مثَّـلتْ الحـرب السادسـة نقطـة تحـول في التعاطـي السـعودي مـع (أنصـار اللـه)، ففيـما كانـت نهايـة الحـرب بانسـحاب (أنصـار اللـه) مـن أراض سـعودية كانـوا قـد سـيطروا عليهـا، منهـا جبـل الدخـان الاسـتراتيجي المطـل عـلى الخوبـة، لكنهـم نجحـوا في تكريـس وجودهـم العسـكري، وحافظـوا عـلى حاضنتهـم الاجتماعيـة، فيـما خرجـت السـعودية مثخنـةً بجـراحٍ نالـتْ مـن هيبتهـا.

تطوّر النظرة السعودية لأنصار الله بعد 2011م:

بعـد أحـداث العـام 2011م انخـرط أنصـار اللـه في الثـورة السـلمية؛ باعتبارهـا متنفَّسـاً للتغيـير يمكـن مـن خلالـه إصـلاح النظـام الفاسـد للدولـة، وكانـت فرصـة لأنصـار اللـه للولـوج في المعـترك السـياسي، فبـات لهـم موقـع لافـت في المشـهد الثـوري، وصـوت مرتفـع للمطالبـة بالتغيـير وتصحيـح المسـار السـياسي والاقتصـادي والاجتماعـي للبـلاد، إلا أنَّ الأطـراف الإقليميـة الفاعلـة عـلى السـاحة اليمنيـة والتيارات الداخليـة المنخرطـة في مشروعهـا، التفَّـت عـلى الثـورة السـلمية بالحيلـة المشـهورة المعروفـة بالمبـادرة الخليجيـة ؛ لإخـراج القـوى الثوريـة مـن دائـرة التأثـير في العمليـة السياسـية ووضعهـا خـارج الترتيبـات الانتقاليـة.

لكـنَّ أنصـار اللـه - مـع فئـات متنوعـة مـن الحـراك الثـوري - لم تنطـلِ عليهـم هـذه الخدعـة، وواصلـوا الحـراك الثـوري بنفـس الوتـيرة ؛ حتـى تُـوّج ذلـك الحـراك بمؤتمـر الحـوار الوطنـي ـ وكان أنصـار اللـه قـد نمـت قوتهـم السياسـية والمعنويـة مـع تطـور الأحـداث، فحصلـوا عـلى تمثيـل في ذلـك الحـوار وكان لهـم وزنـاً في مجرياتـه والفعاليـات التـي مـرّ بهـا.

وعقب انتهاء مؤتمر الحوار الوطني، أعلنت الرياض في مارس/ آذار (2014) عن قائمة سعودية بالجماعات الإرهابية شملت (الحوثيين)، إلى جوار تنظيمات أخرى في مصر وسوريا والعراق منها الإخوان المسلمون، وكان لافتاً عدم اشتمال القائمة على "التجمع اليمني للإصلاح" الذي يُعّده البعض فرعاً يمنياً للإخوان المسلمين، ما يعني أنَّ السعودية تميل إلى عدم وضع "الإصلاح" في سلة واحدة مع "الإخوان"، وعلى استعداد للتعامل معه، في مقابل تعاطيها مع الحوثيين كجماعة إرهابية[34].

وفيما كانت فعاليات مؤتمر الحوار الوطني تجري بين مختلف الأطراف اليمنية التقليدية منها والثورية، كانت حكومة «هادي» تنحو منحى التأزيم للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بقرارات رفع الدعم عن المشتقات النفطية وفرض الجرعة الاقتصادية، ما دعا أنصار الله والقوى الثورية للتصعيد الثوري لمواجهة قرارات الحكومة الانتقالية، التي أصرّت على تنفيذ قراراتها التعسفية متمترسة بالقوة العسكرية للفرقة الأولى مدرع التابعة للجنرال علي محسن الأحمر، وغيرها من فرق الجيش الموالية للنظام القائم في ذلك الوقت، وأطلقت لها العنان لفضّ الاعتصامات الشعبية بقوة السلاح، ما اضطرَّ القوى الثورية للتحرك لحماية الجماهير في ساحات الاعتصام وللحفاظ على المكاسب الثورية، وشكّلت ما عرف باللجان الشعبية لمواجهة القوات الموالية للحكومة.

وفي خضم هذا الصراع؛ انشقَّتْ كثير من الألوية العسكرية وانضمت إلى الجماهير الثورية، ما أفسح المجال للجان الشعبية لتتمكّن من السيطرة على الوضع بأقل خسائر، وتمكنت من تأمين العاصمة صنعاء بعد مواجهة مسلحة مع قوات الفرقة الأولى مدرّع، وهي القوَّة العسكرية التي اصطدمت بالجماهير وواجهتها بقوة السلاح، واستهدفت المتظاهرين بالرصاص الحي.

وبعد أيام قليلة من الاشتباكات المسلحة تمَّ تحييد القوَّة العسكرية وتأمين كافة مؤسسات الدولة، واضطرَّت حكومة «باسندوة» للاستقالة، وتمَّ التوقيع على اتفاق السلم والشراكة بين مختلف الأطراف اليمنية التقليدية والثورية برعاية الأمم المتحدة.

ورغم حرص القوى الثورية على تنفيذ هذ الاتفاق بين كل المكونات والأطياف

السياسية اليمنية في نفس الليلة التي أكملت فيها اللجان الثورية تأمين العاصمة، ورغم حرص أنصار الله بالخصوص على الشراكة الوطنية التي ركّز عليها السيد عبد الملك الحوثي في خطابه بعد الاتفاق بيوم واحد، والذي تمحور حول «الشراكة ونبذ الإقصاء»؛ إلا أن الأطراف الإقليمية والدولية - ومنها السعودية والولايات المتحدة - صورَّتْ هذا التحرك الثوري بأنه تحرك (حوثي)، ووصفته بالانقلاب على الشرعية واستيلاء على السلطة واستحواذ على القرار السياسي في البلاد.

ومع تطور الأحداث وتبدّلها في البلاد لصالح القوى الثورية ومنها جماعة أنصار الله؛ فإنَّ السعودية شعرت بخيبة أمل إزاء النخبة السياسية اليمنية؛ التي عملت على توطيد حكمها على البلاد على مدى عقدين من الزمن، واعتبرتها أنَّها أخفقتْ في تشكيل حائط دفاعي تكتيكي يمنع تقدم (الحوثيين) صوب العاصمة صنعاء، وقرَّرتْ أنْ تمضي في خيارها الخاص[35]، وأنْ تخوض معركتها مع القوى الثورية اليمنية بنفسها، فهي ترى أنَّ نجاح المشهد الثوري في اليمن هو مكسب كبير لأنصار الله؛ بل تعتبر الثورة برمَّتها ثورة (الحوثي)، وتشخّص الشعبية المتصاعدة لأنصار الله بأنَّها تعطيل لنفوذها في البلاد وتشكّل تهديداً لأمنها القومي.

والتقتْ هذه التطورات المتلاحقة على الساحة اليمنية، التي كانت الرياض تراقبها عن كثب، مع عنصر التغيُّر في القيادة السعودية، وذلك بوفاة الملك عبدالله وبمبايعة الملك سلمان بن عبدالعزيز ملكاً للسعودية في 23 يناير/كانون الثاني 2015، وبوصوله إلى الحكم؛ دفع الملك الجديد ونجله الطموح في اتجاه إنهاء حالة التردد السعودية الطويلة تجاه الموقف في اليمن، ومهدا بسرعة لإطلاق عاصفة الحزم في 26 مارس/آذار (2015)[36].

ونظراً للنزعة الاستقلالية التي امتازت بها ثورة 21 سبتمبر 2014م، وتطلُّع مكونات الثورة إلى تحرير اليمن من الوصاية الخارجية والهيمنة السعودية الأمريكية على القرار اليمني، اتجهت قوى الهيمنة الدولية والإقليمية إلى تضييق الخناق على اليمن، وإفشال اتفاقية السلم والشراكة بين القوى السياسية اليمنية، وإغلاق عدد كبير من السفارات بالعاصمة صنعاء، وصولاً إلى التدخل العسكري المباشر، وإعلان تحالف عاصفة الحزم[37].

ومع بدء التحالف السعودي عملياته العسكرية على اليمن في مارس 2015م، لم تكن مبرّرات التدخل العسكري في اليمن كافية لإقناع الرأي العام اليمني والعربي، ما دفع قوى التحالف إلى تسويق «شرعية هادي» كأساس لتدخلها العسكري، ونسجت النخبة الإعلامية العربية والسياسية التوجسات القلقة بشأن التهديد المزعوم للأمن القومي العربي، واستغلال ما يسمى بشرعية «هادي» لتشكيل قوة عربية مشتركة تردع إيران، لكن بضرب اليمن.

تنامي قوة صنعاء الدفاعية والهجومية:

لا شك أنَّ أمن واستقرار اليمن يمثل ضماناً لأمن واستقرار المملكة ودول المنطقة، وهو ما أكدته القيادة في صنعاء، واعتبرته يصب في صالح الشعوب المجاورة والدول العربية والإسلامية بشكلٍ عام.

وتمكَّنت صنعاء خلال السنوات الماضية من تطوير قدراتها الدفاعية والهجومية، وخاصة القوة الصاروخية والطيران المسير بمختلف أنواعها، والذي تمَّ كشف جانبٍ منها خلال العروض العسكرية الأخيرة في محافظة الحديدة والعاصمة صنعاء، والذي اعتبرته المملكة تهديداً لأمنها ولمصادر الطاقة، في الوقت الذي أكدت فيه صنعاء أنَّ ما تمتلكه من صواريخ باليستية وطيران مسير، لا يمثل أي تهديد لأي دولة لا تعتدي على اليمن، وإنما لحماية البلد من أي عدوان خارجي.

رئيس الوفد الوطني المفاوض محمد عبد السلام؛ أكَّد في حديثٍ لـ «**منتدى مجال**»: أنَّ مخاوف السعودية من وجود دولة يمنية قوية مستقلة، هي مخاوف غير واقعية وغير منطقية؛ لأنَّه من المفترض أنْ يكون هناك رؤية لدى الجانب السعودي لأنْ يكون اليمن دولة قوية، لكن نحن نعتقد أنَّ مخاوفه باعتبار أنَّها أمر واقع، تعود للموقع الاستراتيجي لليمن، والكثافة البشرية الهائلة والموارد الكبيرة التي لا زالت بكراً ، وأيضاً العلاقات التاريخية التي كانت تصاب بكثير من التذبذب والإشكالات.

وأشار إلى أنَّه حتى في السياق التاريخي نجد أنَّ السعودي هو من كان يعتدي على اليمن ومن تجاوز الحدود التاريخية، وشنَّ الكثير من الحروب على اليمن الذي كان في موقف المدافع.

وقال: «النظام السعودي يخشى حتى من دول في مجلس التعاون الخليجي وغيرها من الدول في المنطقة أن تكون مستقلة وقوية، فكيف باليمن الرقعة الأكبر بعد المملكة في شبه الجزيرة العربية، من حيث المساحة والكثافة البشرية، والإمكانات، والموقع الاستراتيجي، وبالتالي وجود دولة قويّة مستقرّة في اليمن معناه الاستغناء عن أي وصاية أو حاجة لأي دولة أخرى، هذا إذا ما نظرنا إلى المشاكل التي تحدث بين الدول المجاورة بعيداً عن المشاكل الأخرى، قد تكون مثل هذه هي المخاوف، لكن نحن نعتقد أنَّ هذه قراءة غير صحيحة، وأنَّ المصلحة الحقيقية للسعودية هي أنْ يكون في اليمن دولة مستقلَّة ومستقرَّة ومزدهرة أيضاً».

وأضاف: « لا يستطيع أي طرف أنْ يقدم ضمانات لمخاوف المملكة من وجود دولة مستقلة وذات سيادة في اليمن، لأن معنى هذا أن تبقى مستباح السيادة والاستقلال، وهذا أحد العوامل الرئيسية لانهيار أو لعدم وجود أي دولة، لأن الدولة إذا لم تكن تُدار من الداخل وفقاً لمصالحها الاستراتيجية والتزاماتها أمام شعبها، فهي بذلك ستجعل من حاجة أو مطالب الخارج مصلحة أكبر من مصالح الداخل، وهذه كانت مشكلة الأنظمة الأخيرة التي كانت ترتهن للخارج؛ كونها لم تستطع أنْ تحقق لليمن أي مصالح استراتيجية، ولذلك من الصعب تقديم ضمانات لمثل هذه المخاوف التي تمس السيادة والاستقلال، لكن إذا كان هناك مخاوف أخرى متعلقة بالحدود والجوار والأمن، فمن الطبيعي أنْ يكون هناك التفاتة لنقاش مثل هذه القضايا بين البلدين، كما يحصل بين أي بلدان أخرى».

وفيما يتعلق بتوقف العمليات العسكرية بعد انتهاء الهدنة، وهل يعتبر مؤشر على التقارب مع المملكة، أكد رئيس الوفد الوطني المفاوض في حديثه للمنتدى، أنَّ انتهاء الهدنة جاء نتيجة نهائية للاتفاقات السابقة التي تمت برعاية الأمم المتحدة باعتبار أنَّها استكملت أو استنفدت خياراتها، وأصبح صرف المرتبات مطلباً أساسياً، ولذلك فأنَّ طبيعة العلاقات بين صنعاء والرياض هي ترتبط بالأساس بموقف تعاطي الرياض مع صنعاء، لأن صنعاء في موقف الدفاع، وهذا أمر واضح.

وأشار إلى أنَّ «الرياض هي من تقود تحالف دولي كبير، وإنْ لم يعد اليوم كذلك، لكن هي من تعمل في الأروقة الدولية لاستمرار الحصار على اليمن

واستمرار الضغط الدبلوماسي، ومن خلفها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ولذلك نحن نعتقد أنَّ تغيُّر العلاقة بين صنعاء والرياض ليس له علاقة بموضوع الهدنة، لأن الهدنة جاء فيها متطلَّب المرتبات، وليس له أي تأثير في هذا الاتجاه».

وحول تأثير المستجدات الإقليمية والدولية على الوضع في اليمن؛ قال عبد السلام: «قد يكون لأي مستجدات دولية أو إقليمية أو تباينات معينة مع النظام السعودي أو غيره تأثيرٌ معيَّنٌ على الملف اليمني أو على اليمن، لكن نحن نعتقد أنَّ التأثير ليس بذلك التأثير الكبير؛ لأن الزاوية التي ينطلق منها الأمريكي والبريطاني، وكذلك للأسف التي يتحرَّك منها السعودي والإماراتي، هي لا تبتعد كثيراً عن الرؤية المشتركة بين الأطراف أو تتقاطع فيها المصالح المختلفة، ولكن هذا يعود إلى مستوى ما يمكن أنْ يُدرِك فيه الجانب السعودي أنَّ الحرب والعدوان على اليمن لم يعد فيه مصلحة للنظام السعودي، ولا للعلاقات القادمة بين البلدين ولا لمستقبل الشعبين، ونتمنَّى أنْ تكون مثل هذه المستجدات فرصةً لإعادة التقييم للوضع في اليمن لما فيه السلام والاستقرار.

ولفت عبد السلام إلى أنَّه إلى جانب الرؤية غير الواضحة من النظام السعودي تجاه اليمن؛ هناك دورٌ لبعض المرتزقة الذين يقفون إلى جانب السعودية في تضخيم الكثير من المخاوف، واستجرار الكثير من الصراعات الإقليمية للساحة اليمنية، جعل السعودية لا تنظر إلى فرص السلام.

وقال: «لكن الآن نعتقد أنَّ هذه فرصة قد تحوّل أو تغيّر في نظرة النظام السعودي تجاه اليمن، وأن يعمل لما فيه مصلحة في أن يصبح اليمن والسعودية على علاقات طبية؛ باعتبار أنهما بلدان لديهما حدود كبيرة مشتركة، وعلى مبدأ حسن الجوار، وهذا ما نطرحه دائما في كل المواقف سواء العلنية أو غير العلنية، باعتبار أنَّ مصلحة البلدين هو في التفاهم والتعايش والحوار وإزالة الإشكاليات».

وفي رده على سؤال الفريق البحثي في «منتدى مجال» حول وجود لقاءات وزيارات متبادلة مع السعودية، أوضح عبد السلام أنَّ هناك لقاءات مع الجانب السعودي في أكثر من محطة، وكذلك حصلت زيارات متبادلة بين صنعاء والرياض فيما له علاقة بملف الأسرى، وقد يحصل في ملفات أخرى ، وهذا شيء طبيعي أنْ يحصل بين أطراف بينهما مثل هذه الملفات، وأنْ يحصل تفاهم

سواء على المستوى الإنساني أو السياسي أو ترتيبات عسكرية أو ما شابه ذلك.

وأضاف: «هذا شيء جيد وندعم هذه التوجهات؛ لأنها تعالج أو تخفّف على الأقل من حدة الخلاف الكبير، والأهم لدينا أنْ يكون هناك اتجاه للجانب الإنساني وليس فقط ملف الأسرى الذي يعتبر من الأساسيات، ولكن أيضاً فتح المطارات والموانئ وإزالة القيود على البضائع ورفع الحصار الظالم عن اليمن، هذه العوامل الإنسانية الملحَّة الأولى التي يجب أن تكون عنواناً لأي تفاهمات أو زيارات أو لقاءات مع الجانب السعودي».

ذرائع التهـــديدات:

من خلال استعراض حال ومآل التحالف السعودي على اليمن؛ يتجلَّى للعيان أنَّ ذرائع التهديدات المزعومة التي جمعت دول التحالف، كانت تخفي معها مطامعاً أمريكية وخليجية، جرى التسويق لها قبل 21 سبتمبر 2014م سياسياً من خلال مشروع الأقلمة سيئ الصيت، فلما فشل المخطط، وبات الجيش واللجان الشعبية حاضرين في غالبية مناطق اليمن لضبط الأمن وحماية وحدة البلاد، جاءت "عاصفة الحزم" لتقوم عبر العمل العسكري بما عجزت عنه الأدوات السياسية والاستخباراتية[38].

وهكذا قادت السعودية تحالف الحرب هذا وتدخلت في اليمن بهذه الهجمة العسكرية المدمرة؛ بناءً على خوفها المتزايد من شعبية حركة (الحوثي) وتزايد قوة تحالفها مع القبائل، كما يقول الباحث في «مركز كراون لدراسات الشرق الأوسط» في جامعة (براندیز) آشير أوركابي، الذي يؤكّد بالقول: «إنَّ استيلاء (الحوثيين) على صنعاء، والتوسع العسكري السريع جنوباً، على الرغم من الجهود الخارجية لإحباط تقدمهم، تُشكّل جميعها تهديداً خطيراً للاستراتيجية الإقليمية للرياض[39].

وبذلك تتكشف كل المزاعم التي سردتها الماكينة الإعلامية لقوى التحالف، وتتضح النوايا المبيّتة لدى السعودية لتفكيك اليمن وتحجيم قوته الاقتصادية والعسكرية؛ حتى يبقى ضعيفاً مقدوراً عليه ولا يخرج من تحت العباءة السعودية.

وإذا بقيت تعيش بهذا التخوف المزعوم؛ هل بمقدور السعودية بالقوة العسكرية التي كرستها لتدمير البلد أنْ تقضي على أنصار الله أو تزيحهم عن المشهد

السياسي اليمني؛ لتعود بالبلد إلى سابق عهده وتضعه تحت نفوذها ووصايتها؟، وهل بإمكانها تطوير مقاربة ناجزة بديلة عن الحرب لاحتواء جميع أطياف الشعب اليمني؟ بعد هذه الحرب المدمرة التي جرحت بها كرامة الإنسان اليمني ودمرت لديه كل مفردات الحياة ومقدرات العيش الكريم.

تصحيح المسار:

لن يتحقق الأمن والاستقرار إلا ببناء علاقات حقيقية على أسس سليمة واستراتيجية واضحة ومحددة؛ تقوم على دراسة أسباب المشكلات بمنهج علمي والحوار والتفاعل الصريح والمستمر على كافة المستويات وحول كآفَّة القضايا، وبما يكفل بناء الثقة وتجاوز إحباطات الماضي ، وصولاً إلى تقريب وجهات النظر، والاعتراف المتبادل بقيمة ووزن كل طرف، وسيكون هناك الكثير من العوائق على الطريق، لكن الإيمان القوي بوحدة المصير والواقعية في التعاطي مع المشاكل القائمة، وتغليب المكاسب الكبرى التي يمكن تحقيقها على المدى الطويل على التكاليف التي يمكن تحملها خلال الأجل القصير، كلها يمكن أنْ تساعد كثيراً في تحقيق الأهداف الكبرى المنشودة.

قائمة المراجع:

1 - The Creation of Modern Saudi ArabiaIndia Office Political and Secret 1914-1939-Files, c. نسخة محفوظة 14 نوفمبر 2012 على موقع واي باك مشين

2 - الميثاق نيوز ، الوحدة اليمنية.. شعار أم قرار ؟
https://m.almethaqnews.com/news23244.html

3 - Yemen says Saudis will stop fence»، بي بي سي، مؤرشف من الأصل في 18 فبراير 2004، اطلع عليه بتاريخ 23 مارس ٢٠٠٧ .

4 - ماجد الوشلي. ، «العلاقات اليمنية – السعودية بين السيادة والوصاية (1974 – 2014)» دار الولاء – بيروت – ٢٠٢١م

5 - إليونورا أردماغني ؛ (العسكرة على الحدود السعودية-اليمنية) - مؤسسة كارنيغي

للسلام الدولي – ١٠ كانون الثاني / يناير ٢٠٢٠م .
https://carnegieendowment.org/sada/80752

6 - (ما مصير اتفاقيات الحدود بعد حرب السعودية على اليمن!) ، ورقة مقدمة من منتدى مجال، فبراير ٢٠٢٢م ص ٧.

7 - هيلين لاكنر، (المملكة العربية السعودية واليمن، تاريخ طويل من المواجهات) - مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. https://orientxxi.info/magazine/article5714

8 - المصدر نفسه.

9 - علي إبراهيم مطر (مسار العلاقات السعودية ــ اليمنية... الأطماع الاستراتيجية الدائمة) جريدة الأخبار اللبنانية 3 كانون الأول ٢٠٢١م .
https://al-akhbar.com/Opinion/325125#

10 - هيلين لاكنر مصدر سابق.

11 - نيل بارتريك، المغامرة السعودية في اليمن، مجلة صدى الإلكترونية – ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥م . https://carnegieendowment.org/sada/61476

12 - توكّل كرمان ؛ استراتيجية السعودية في اليمن، الخبر اليمني، ٢٢ يونيو ٢٠٢٠م /91876/22/06/https://alkhabaralyemeni.net/2020

13 - محمد سيف الدين أرول/ حرب اليمن.. تداعيات قد تنتهي إلى «زلازل جيوسياسية» ، ١٥ أكتوبر 2019م . https://www.aa.com.tr/ar

14 - Saudi Arabia and the UAE consolidating strategic positions in Yemen's east and islands- https://www.brookings.edu/blog/order-saudi-arabia-and-the-uae-consolidating-/28/05/from-chaos/2021 /strategic-positions-in-yemens-east-and-islands

15 - موقع عربي بوست ، ترجمة ، من الخليج للمحيط.. استراتيجية جديدة للسعودية والإمارات في اليمن قد تغير طرق نقل النفط بالمنطقة
8a%d9%%84%d9%https://arabicpost.live/%d8%aa%d8%ad%d9

16 - جاد المولى سالم ارجيعة؛ التضخيم من خطورة التوسع الشيعي الإيراني كمحور أول للسياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، المركز الديمقراطي العربي، ٣ يونيو ٢٠٢٢م. https://democraticac.de/?p=82440#google_vignette

17 - المغامرة السعودية في اليمن مرجع سابق.

18 - مارايكه ترانسفلد ؛ التدخل الإيراني المحدود في اليمن ؛ مؤسسة كارنيغي للسلام الدول https://carnegieendowment.org/sada/67991

19 - المصدر نفسه.

20 – المصدر نفسه.

21 - المصدر نفسه.

22 - سلطان بركات، حرب المملكة العربية السعودية في اليمن: الأسئلة الأخلاقية ، معهد بروكنجز ، ٣١ مارس ٢٠١٥م . https://www.brookings.edu/blog/markaz/201 d8%ad%d8%b1%d8%a8-%/31/03/5

23 - موقع نيوز يمن، نيوزيمن - تحقيق للخليج يؤكد أن اليمن عمق استراتيجي وحزام أمن الخليج، 10 أكتوبر 2015م. https://www.newsyemen.net/new/15825

24 - المصدر نفسه.

25 - حرب المملكة العربية السعودية في اليمن: الأسئلة الأخلاقية مصدر سابق.

26 - عبد الملك العجري؛ هل اليمن معضلة أمنية للسعودية ؟ صحيفة رأي اليوم الإلكترونية، 28 مارس 2022م، https://www.raialyoum.com

27 – المصدر نفسه.

28 - نيل بارتريك، السعودية لا تعرف ماذا تريد ، مجلة صدى الإلكترونية – ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٩م . https://carnegieendowment.org/sada/78842

29 - نورالدين اسكندر؛ اليمن... سنوات التحوّل السبع ؛ موقع قناة الميادين، ٢٨ آذار ٢٠٢٢م. https://www.almayadeen.net/research-papers/B9

30 - حرب اليمن.. تداعيات قد تنتهي إلى «زلازل جيوسياسية» مصدر سابق.

31 - يونس عودة؛ السعودية تناحر شركاءها.. واستراتيجية الأخطاء منهجها ومقتلها، موقع قناة المنار ، ٢٣ نوفمبر ٢٠٢١م . https://www.manartv.com.lb/8975551

32 - منتدى السياسات العربية، السياسة السعودية تجاه الحوثيين قبل عاصفة الحزم.. قراءة في المواقف والتحولات – منتدى السياسات العربية .
84%d8%b3%da%https://www.alsiasat.com/%d8%a7%d9

33 - آشير أوركابي ؛ الحرب السعودية مع الحوثيين: حدود قديمة، خطوط جديدة ؛ معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ، ٩ أبريل ٢٠١٥م .
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alhrb-alswdyt-m-alhwthyyn-hdwd-qdymt-khtwt

34 - السياسة السعودية تجاه الحوثيين قبل عاصفة الحزم مصدر سابق.

35 - المصدر نفسه.

36 - المصدر نفسه.

37 - عبد الله صبري، قراءة في خارطة المطامع والذرائع المشبوهة التي شكلت تحالف العدوان على اليمن، موقع صدى نيوز،
https://www.saadahnews.com/?p=9309

38 - المصدر نفسه.

39 - الحرب السعودية مع الحوثيين: حدود قديمة، خطوط جديدة مصدر سابق.

منتدى مجال

سياسي - اجتماعي - استشاري

https://majalforums.com
info@majalforums.com
ahmed@majalforums.com
00967775775774